OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 05/ 06/ 2023
تاريخ القبول: 21/ 08/ 2023

مجلة الآداب

أثر الاختصاص في الترجيح في الاختلاف على الأعمش
دراسة نماذج تطبيقية من كتاب العلل للإمام الدارقطني

د. نادية بنت عبدالرحمن بن عبدالله العسبلي الشهري *

nadaih1406@hotmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى الوقوف على كتاب من أهم كتب الحديث والعلل وهو كتاب الإمام الحافظ الدار قطني الذي حوى بين دفتيه نفائس فريدة من علوم السنة عمومًا وعلم العلل خصوصا لا سيما في باب القرائن منه، وأهميتها الشديدة، والوقوف على قرينة الاختصاص لدى الرواة ببعض شيوخهم هدف رئيس في هذا الموضوع، وأثر ذلك على مرويات الراوي ومعرفة ضبطه، وكيفية تطبيق الحفّاظ لهذه القرينة. واعتمدت على المنهج الاستقرائي التتبعي لكتاب العلل، حيث وضعت كل حديث في مطلب، ونقلت نص الإمام الدارقطني بتمامه، ثم أُخرّج أوجه الخلاف، مع دراستها، ثم أذكر الخلاصة والترجيح، ووثقت النصوص من مصادرها، وترجمت باختصار للإمام الأعمش، وخرّجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، مع بيان درجة الأحاديث والحكم عليها، وختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات، ومن أهم النتائج أن الإمام الدار قطني قد يرجح بأكثر من قرينة، ويعرض أوجه الخلاف على الراوي، وظهر في البحث أهمية قرينة الاختصاص، واستعمال الدارقطني لها.

الكلمات المفتاحية: الاختصاص، الترجيح، الاختلاف، الأعمش، القرينة.

* أستاذ الحديث وعلومه المساعد - قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة بيشة - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الشهري، نادية بنت عبدالرحمن بن عبدالله العسبلي، أثر الاختصاص في الترجيح في الاختلاف على الأعمش- دراسة نماذج تطبيقية من كتاب العلل للإمام الدار قطني، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع3، 2023: 314-356.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/.v11i3.1592

OPEN ACCESS
Received: 05/06/2023
Accepted: 21/08/2023

مجلة الآداب

Competence Impact on Preponderance of Opinion Difference from Al-A'mash: A Study of Select Models from Imam Al-Daraqutni's Book *Al-'Ilal*

Dr. Nadia Bint Abdulrahman Bin Abdullah Al-Asbali Al-Shahri*

nadaih1406@hotmail.com

Abstract:

This study aims to explore Imam Al-Daraqutni's *Al-Ilal*, one of the key Prophetic Hadith and biography books replete with valuable Sunnah insights and 'Ilal (hidden defects), especially in terms of contextual evident indication, emphasizing their great importance. The study's main objective is to examine narrators competence connection with some of their prominent scholars, and the subsequent impact on the narrator's stories, their accuracy identification and how to sustain such evident connection. The inductive and investigative approach was followed in the study, whereby each Hadith was categorized. Imam Al-Daraqutni's complete text was presented, then opinion difference points were identified and examined and the concluded preponderance. The book texts were duly documented, and extracts from Imam Al-A'mash's opinions were provided. The Hadiths referencing, documentation and verification was employed, assessing each Hadith authenticity and ruling.. The study concluded with some important findings and recommendations. It revealed that Imam Al-Daraqutni's textbook enjoyed preponderance of opinion based on multiple evident connections, highlighting opinions which significantly differ from those of the narrator. The study underscored the importance of authority and competence indication and connection and the way it was used by Al-Daraqutni.

Keywords: Competence, Preponderance, Opinion difference, Al-A'mash, Indication.

*Assistant Professor of Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies, Faculty of Arts, Bisha University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Shahri, Nadia Bint Abdulrahman Bin Abdullah Al-Asbali, Competence Impact on Preponderance of Opinion Difference from Al-A'mash: A Study of Select Models from Imam Al-Daraqutni's Book *Al-'Ilal*, Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, I 3, 2023: 314 -356.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/.v11i3.1592

المقدمة:

(إِنِ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا. {سورة النساء الآية رقم (1)}..

أما بعد:

فإنّ القرائن المختلفة التي رجّح بها النّقاد، والحفّاظ كانت موضع عناية جهابذة هذا الفن فمدار علم العلل عليها، وقد اهتم علماء الحديث وعلله بمعرفة طبقات الحفَّاظ ومراتب أصحابهم، فقسم الحفّاظ أصحاب الأئمة إلى طبقات، كما قسم النَّسائي أصحاب الأعمش سبع طبقات.

ويأتي الاختصاص باعتباره قرينة ترجيحية تعتمد على قوة الحفظ أو الكتابة، أو طول الصحبة، أو قِدَمِ السماع، أو قرابة الرَّاوي من شيخه، ونحو ذلك من الأسباب التي ذكرها النّقاد والحفّاظ.

ومعرفة تلك القرينة يفيد في فهم مناهج الحفّاظ، ويعطي قوَّة وملكة في تعليل الحديث والتَّرجيح عند الاختلاف، ولذا كان اختيار هذا البحث، فأسال الله تعالى العون والتوفيق والسداد فهو المستعان وعليه التكلان.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع من عدة جوانب، متعددة، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- الاختصاص قرينة هامة في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين.

2- تكمن أهمية الموضوع في القيمة العلمية التي حواها كتاب العلل للدارقطني.

3- الإمام الدارقطني له مكانة علمية ومنزلة رفيعة بين علماء الإسلام عامة والمحدثين خاصة.

4- الاختصاص من القرائن التي بني عليها علم العلل عند اختلاف الرواة على شيوخهم.

أسباب اختيار الموضوع:

1- التقرب إلى الله -تعالى- في خدمة السنة النبوية ولو بجزء ضئيل.

2- عدم وجود دراسة سابقة بهذا العنوان.

3- رغبة الباحثة تنمية ملكتها العلمية في هذا الفن.

أهداف الموضوع:

1- إبراز منهج الدارقطني في تطبيق هذه القرينة، وبيان مصطلحاته في ذلك.

2- دراسة نماذج من قرينة الاختصاص من كتب العلل وبيان أثرها على رواية الراوي.

3- بيان أهمية قرينة الاختصاص وأثرها على مرويات الراوي وضبطه، ومدى ضرورة الرجوع إلى هذه القرينة عند اختلاف الرواة على شيوخهم لترجيح ودفع الاختلاف.

4- الاهتمام بالقرائن يعطي قوَّة وملكة في تعليل الحديث والتَّرجيح عند الاختلاف.

مشكلة البحث:

بيان مدى عناية الإمام الدار قطني بقرينة الاختصاص، وهل اعتمد عليها في الترجيح بين الاختلاف في الروايات.

حدود البحث:

كتاب العلل للإمام ا لدار قطني ودراسة نماذج تطبيقية من خلال رواية (الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ).

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع، وقفت على الدراسات الآتية:

1- معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش (سليمان بن مهران) د/ عبد السلام أحمد أبو سمحة/ مساعد الأمين العام لندوة الحديث الشريف بدبي، جامعة اليرموك.

2- الملازمة وأثرها على الراوي والمروي، د/ محمود رشيد بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس العدد(2/أ) 1430هـ- 2009م.

3- مَنْهجُ الإمام الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل، رسالة ماجستير، للباحث: يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، الناشر: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، الطبعة: الأولى، 2011 م - 1432 م.

4- قواعد العلل وقرائن الترجيح، للمؤلف: عادل بن عبد الشكور، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1425 هـ

وبعد هذا العرض فإنّ هناك أوجه اتفاق واختلاف بين العمل الذي أقوم به وبين هذه الأبحاث، فكتاب أبو سمحة مرجع أصيل في هذا الباب، وعمل ضخم سهّل على الدارسين والمتخصصين الكثير من الأمور في حديث الأعمش، وهناك أوجه اتفاق بين البحث والعمل الذي نقوم به لعل أهمها هو خوض غمار مجال العلل من خلال إبراز دور القرائن عند الاختلاف ، وكذلك الكشف عن مراتب الرواة عن الأعمش.

ومما جاء في الكتابِ الحديثُ عن الملازمة عند كلامه عن ممارسة الراوي أحاديث شيخه، والتي منها طول الملازمة، وتصحيح الحديث بحضرة الشيخ، ونحو ذلك مما يدل على طول الممارسة لحديث الشيخ، أما هذا البحث فقد قمت فيه بتسليط الضوء على قرينة واحدة هي الاختصاص وإبرازها من خلال منهج الإمام الدارقطني في كتابه العلل، ودراستها دراسة التطبيقية.

أما محمود رشيد فقد اعتنى بالدراسة النظرية وتعريف الملازمة وضرب الكثير من الأمثلة عليها، حيث أولى الدراسة النظرية أهمية بالغة، وهذا ما يتفق فيه مع هذا العمل، غير أنّ ما قمت به يتميز بالدراسة التطبيقية العملية من خلال كتاب العلل للإمام الدارقطني مع البحث عن مراتب الرواة وطبقاتهم من خلال كتب الرجال والتراجم والطبقات.

أما بحث يوسف بن جودة فهو يتفق مع هذا البحث في العمل في مجال العلل من خلال كتاب الإمام الدارقطني غير أنّه لم يسلط الضوء على قرينة الاختصاص بهذه الطريقة الكاشفة عن طبقات أصحاب الأعمش واختلافهم عليه، مما يجعل هذا البحث مباينًا لبحثه.

أما عادل الزرقي فقد تكلم عن العلل وطريقة الكشف عنها، وذكر عدة قرائن تكلم عنها مجملًا، وليس فيه الدراسة التطبيقية التي تبرز منهج الأئمة في الإعلال والترجيح.

خطة البحث:

تشتمل على مقدمة، ومبحثين (الدراسة النظرية، والدراسة التطبيقية)، وخاتمة، وفهارس.

وتشتمل المقدمة على (أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلته، وحدوده، وخطته، وبيان المنهج المتبع فيه).

المبحث الأول: (الدراسة النظرية) تعريف الاختصاص وما يعرف به اختصاص الراوي بشيخه.

المطلب الأول: تعريف الاختصاص لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: ما يعرف به اختصاص الراوي بشيخه.

المطلب الثالث: اختصاص الرواة بشيوخهم.

المبحث الثاني: (الدراسة التطبيقية) دراسة نماذج تطبيقية من كتاب العلل للدار قطني من خلال رو اية(الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ).

وفيه تمهيد وستة مطالب:

أولًا التمهيد: ترجمة موجزة للأعمش.

المطلب الأول: حديث سعد "رآني النبيﷺ وأنا أدعو بأصبعي: فقال: أحد أحد...".

المطلب الثاني: حديث "لا يزني الزاني...الحديث".

المطلب الثالث: حديث "مثل الصلوات الخمس... الحديث".

المطلب الرابع: حديث "ما بين النفختين أربعون، قلنا: سنة؟ قال: أبيت...الحديث".

المطلب الخامس: حديث " كره أن ينتعل الرجل قائما ".

المطلب السادس: حديث "إن أهل الجنة يلهمون التسبيح.. الحديث".

ثم الخاتمة: وقد ذكرت فيها أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

منهجي في البحث:

يتلخص منهجي في البحث فيما يلي:

1- اعتمدت على المنهج الاستقرائي التتبعي؛ لجمع المسائل من كتاب العلل للدارقطني.

2- قمت بعرض هذه المسائل مرتبة حسب ورودها في كتاب العلل للإمام الدار قطني، ودراستها وفقًا للخطوات الآتية:

-وضعت كل حديث في مطلب يدل على المسألة في الحديث.

- نقلت نص الإمام الدار قطني بتمامه تحت عنوان (قول الإمام الدارقطني).

- أخرّج أوجه الاختلاف على الإمام الأعمش تحت عنوان (أوجه الاختلاف وتخريجها).

-تحت عنوان (دراسة أوجه الاختلاف) قمت بترجمة لرواة تلك الأوجه عن الأعمش.

- ثم بعد الدراسة أخلص إلى ذكر الخلاصة والترجيح الذي توصلت إليه من خلال الدراسة.

3- وثقت النصوص من أمهات الكتب المعتبرة والمصادر الخاصة بكل علم وفن.

4-ما ورد من الأعلام عارضًا في النص، فإني أكتفي بالإشارة إلى تاريخ وفاته.

5-ترجمت للموضوع الذي تدور حوله الدراسة التطبيقية (الأعمش) ترجمة موجزة.

6- ترجمت للرواة الذين دارت حولهم المسائل تحت عنوان (دراسة أوجه الاختلاف) وإذا ورد اسم الراوي في أكثر من مسألة أشير في الحاشية إلى أنه تقدمت ترجمته مع ذكر رقم المسألة التي سبق ترجمته فيها.

7-أخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية، مبتدئةً بالصحيحين أو أحدهما ثم السنن الأربعة على ترتيبها عند الجمهور، ثم المصادر الأخرى حسب وفيات أصحابها، مع بيان درجة الحديث والحكم عليه مستفيدةً من أقوال العلماء، وإذا لم يكن هناك حكم اجتهدت في الحكم عليه.

8- أختم البحث بخاتمة أبيّن فيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات التي توصلت إليها.

9-أضع معلومات المصادر والمراجع (اسم الناشر، الطبعة، تاريخها، مكانها) في الفهرس الخاص بذلك في آخر الرسالة دون أول ذكر لها؛ حتى لا تطول الهوامش.

المبحث الأول (الدراسة النظرية): تعريف الاختصاص وما يعرف به اختصاص الراوي بشيخه.

المطلب الأول: تعريف الاختصاص:

لغة: خَصَّهُ بالشَّيْء يَخُصُّه خَصًّا وخُصوصًا، وخَصَّصَه واخْتصَّه: أفرده بِهِ دون غَيره[1].

قال الزبيدي: والتَّخْصِيصُ: ضِد التَّعْمِيمِ، وهُوَ التَّفَرُّدُ بالشَّيْءِ مِمّا لَا تُشَارِكُه فِيه الجُمْلةُ[2]، وذلك خلاف العمومِ والتَّعَمُّمِ والتَّعميمِ، والخاصةُ ضدُّ العامةِ ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ سورة الأنفال: آية رقم [25]. بل تعمكم[3].

اصطلاحًا:

مما سبق يتبين أن الاختصاص قرينة، معناها عند المحدثين: وجود سب يؤيّد ترجيح رواية الراوي على غيره بسبب ملازمة الراوي لشيخه وضبطه لمروياته وخبرته بها أكثر من غيره إمّا لملازمته به أكثر من غيره أو لأجل أنه من أهل بلده، ويُعبّر عن هذا باختصاصه بشيخه وصحبته له، أو قولهم: هو من أهل بلده.

والعمل بالقرائن في الترجيح يكاد يكون ممّا اتفق عليه النقاد، وإن اختلف التطبيق العملي عندهم من حيث الترجيح بقرينة أو أكثر يراها الناقد[4].

المطلب الثاني: ما يعرف به اختصاص الراوي بشيخه.

يُعرف اختصاص الراوي بشيخه من عدة أمور من أهمها:

-تصريح الأئمة أن هذا الراوي من المختصين بشيخه إما بقوة الحفظ أو طول الملازمة ونحوهما.

مثاله: قال الإمام أحمد:" كتب غنْدر عَن شُعْبَة فِي حَيَاة الْأَعْمَش وَقَالَ غنْدر **لَزِمت شُعْبَة عشْرين سنة**"[5].

-كثرة ما عند التلميذ من حديث شيخه دلالة على الاختصاص:

مثاله: قال ابن الجنيد: "سمعت يَحْيَى بْن معين يَقُولُ: علي بن المديني من أروى الناس عَن يَحْيَى بْن سعيد، إني أرى عنده أكثر من **عشرة آلاف**"[6].

-معرفة طبقات أصحاب الشيخ:

كان لعلماء الحديث عناية خاصة بطبقات الرواة عن شيوخهم، فيقسمونها بحسب الملازمة وطول الصحبة وقصرها، ولا شك في أهمية هذا في الترجيح.

ضبط الراوي لحديث شيخه دلالة على طول الملازمة.

طول الملازمة تُكْسب الراوي ميزة في قبول أشياء لو صدرت من غيره لردها النُّقاد بالقواعد المعلومة، والقرائن عمومًا تساعد في الكشف عن تلك الميزات، فالتفرد مردود في أصله، ولكنه لما صدر من حافظ متقن لحديث شيخه كان ذلك قرينة في دفع وهمه، وكذلك كون الراوي من أهل بيت شيخه يُعد ذلك قرينة على ضبط حديثه، وطول الملازمة تفيد في باب الاختلاط والتدليس ونحوهما.

مثاله: قال أبو عمر الكندي محمد بن يوسف بن يعقوب (ت: بعد 355هـ) في تفرد حرملة عن ابن وهب: "كان حرملة فقيها لم يكن أحد أكتب عن ابن وهب منه، وذلك لأن ابن وهب استخفى في منزله سنة وأشهرا لما طُلب ليتولى القضاء"[7].

وطول الملازمة تفيد في باب التدليس[8]، فطول الملازمة للشيخ سبب لقبول عنعنته عنه إن كان مدلسًا: فقد نهج أئمة الحديث على قبول عنعنة المدلس إن كان ثبتًا في شيخه، ولازمه وأكثر عنه، كقول أحمد، والبخاري: في هشيم بن بشير: " لا يكاد يدلس عن حصين" [9].

المطلب الثالث: اختصاص الرواة بشيوخهم:

1- أن يكون الراوي من أتم الرواة متونًا عن شيخه:

مثال ذلك: أبو معاوية في الأعمش. قال يحيي بن معين:" كان أبو معاوية أحسنهم حديثا عن الأعمش، كانت الأحاديث الكبار العالية عنده"[10].

2- أن يكون الراوي من أحفظ و أثبت الرواة في شيخه.

قال يحيى بن معين: "لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من الثوري[11].

3- أن يتحرى الراوي ألفاظ شيخه ويبرز في تحريها:

مثال ذلك: قال أحمد: شُعْبَة صَاحب حَدِيث يُؤَدِّي الْأَلْفَاظ وَالْأَخْبَار[12].

4- أن يتحرى الصاحب ألفاظ التحديث عن شيخه:

وقال شعبة: "كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: سمعت وحدثنا حفظته وإذا قال: عن فلان تركته"[13].

5- طول الملازمة والصحبة لشيخ تكسب الراوي تكرار السماع وتكرار التحديث والمجالسة، وهذا أدعى للحفظ وأمتن في التثبت.

ولذلك نجد بعض المحدثين كان لا يرضى أن يسمع الحديث من الشيخ مرة واحدة.

فقد قال حماد بن زيد: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة واحدة، يعاود صاحبه مرارًا [14].

الدراسة التطبيقية: دراسة نماذج تطبيقية من كتاب العلل للدار قطني من خلال رواية(الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ)

التمهيد: ترجمة موجزة للأعمش:

هو: سُلَيْمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم أبو مُحَمَّد الكوفي الأعمش.

روى عن: سعيد بن جبير، وإبراهيم التميمي، والنخعي، وخلق غيرهم كثير [15].

وروى عنه: شعبة، والثوري، وَأَيُّوْبُ السِّخْتِيَانِيُّ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وخلق كثير سواهم[16].

أقوال النّقاد فيه:

قال ابن المديني: "له نحو من ألف وثلاثمائة حديث".

وقال الفلاس: "كان الأعمش يسمى المصحف؛ من صدقه".

وقال وكيع: "بقي الأعمش قريبا من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى"[17].

وَقَال النَّسَائي:" ثقة ثبت"[18].

وقال أبو حاتم: "الأعمش ثقة يحتج بحديثه"[19].

وقال الذهبي: قَدْ رَأَى أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، وَحَكَى عَنْهُ. وَرَوَى: عَنْهُ، وَعَنْ: عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى عَلَى مَعْنَى التَّدلِيسِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مَعَ إِمَامَتِه كَانَ مُدَلِّسًا[20].

وقال ابن حجر: محدث الكوفة وقارئها، وكان يدلس، وصفه بذلك الكرابيسي والنسائي والدارقطني، وغيرهم[21].

روى له الجماعة، توفي في سنة ثمان وأربعين ومائة [22].

المطلب الأول: حديث "سَعْدٍ رَآنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَدْعُو بِأُصْبُعِي، فَقَالَ: أَحَدٌ أَحَد".

علته (و صل ما أرسله أبو معاوية ومن تابعه).

قول الإمام الدار قطني:

سُئِلَ الدار قطني عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ، عَنْ سَعْدٍ رَآنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَدْعُو بِأُصْبُعِي، فَقَالَ: أَحَدٌ أَحَدٌ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدٍ.

وَخَالَفَهُ عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ.

وَقَالَ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى سَعْدًا.

وَلَمْ يُتَابِعْ حَفْصٌ عَلَى قَوْلِهِ، وَقَوْلُ أَبِي مُعَاوِيَةَ أشبه بالصواب[23].

أوجه الاختلاف وتخريجها:

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن الأعمش في هذا الحديث على ثلاثة أوجه وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدٍ موقوفًا.

أخرجه أبو داود (2/ 80) ح (1499)من طريق زُهَيْر بْن حَرْبٍ.

وأخرجه النسائي في المجتبى (3/ 38)ح (1273)، والكبرى (2/ 66) 1197 من طريق مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُخَرِّمِيّ.

وفي مسند سعد بن أبي وقاص (ص: 209)ح(126) من طريق الدورقي.

وفي مسند أبي يعلى الموصلي (2/ 123)ح (793) من طريق محمد بن العلاء بن كريب.

وفي الدعاء للطبراني (ص: 88)ح(216) من طريق إِبْرَاهِيم بْن أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ

وفي المستدرك (1/ 719)ح (1966) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري.

ستَّتُهم (زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وابْن الْمُبَارَكِ، والدورقي، وأَبُو كُرَيْبٍ، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، ويحيى بن يحيى) عن أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدٍ.

وتابع أبا معاوية:

عَبْد اللَّهِ بْن دَاوُدَ، قَالَ نَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يُشِيرُ بِإِصْبَعَيْهِ، فَقَالَ: «أَحَدٌ أَحَدٌ» هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ[24].

قال الحاكم: صحيح على شرطهما إن كان أبو صالح السمان سمعه من سعد. قلنا: ذكر الذهبي في "السير" (36/5) أنه سمع منه، وذكر أنه ولد في خلافة عمر.

وروي الحديث أيضا عن أبي صالح مرسلا، فقد أخرجه ابن أبي شيبة (485/2)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (264) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، قال: رأى النبي صلى الله عليه وسلم سعدا... فذكره[25].

الوجه الثاني: عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ(مرفوعًا).

ذكر هذه الراوية الإمام الدار قطني في العلل، كما وردت في فوائد أبي بكر القاسم المطرز وأماليه (ص: 191)حديث رقم (87)[26].

الوجه الثالث: حَفْص بْن غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى سَعْدًا(مرفوعًا).

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (87/6)ح(29682)ومن طريقه الطبراني في "الدعاء"(ص: 88) ح(215)، ولفظه عند ابن أبي شيبة في الموضع:" أبصر النبي ﷺ سعدا وهو يدعو بإصبعيه كلتيهما، فنهاه، وقال: "بإصبع واحدة باليمنى".

وأخرجه أحمد في مسنده (15/ 258) ح(9439).

وفي فوائد أبي بكر القاسم المطرز وأماليه (ص: 189) ح (85) من طريق أَبي هِشَامٍ الرِّفَاعِيّ.

وقال الدار قطني: وَلَمْ يُتَابِعْ حَفْصٌ عَلَى قَوْلِهِ [27].

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: رواه عن الأعمش أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدٍ.

أبو معاوية هو: محمد بن خازم –بمعجمتين- أبو معاوية الضرير الكوفي [28].

قال أَبُو زرعة: سمعت أبا نعيم يقول: "لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة"[29].

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة"[30].

رواه عن أبي معاوية جماعة من الثقات وهم:

- محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ [31].
- زهير بن حرب بن شداد أبو خثيمة النسائي نزيل بغداد، ثقة ثبت [32].
- أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي النكري البغدادي، ثقة حافظ [33].
- محمد بن العلاء بن كريب أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته، ثقة حافظ [34].
- إبراهيم بن محمد بن خازم أبو إسحاق الكوفي، صدوق ضعفه الأزدي بلا حجة [35].
- يحيى بن يحيى بن بكر التميمي أبو زكريا النيسابوري، ثقة ثبت إمام [36].

الوجه الثاني: رواية عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ(مرفوعًا).

عقبة بن خالد بن عقبة، صدوق من الثامنة، مات سنة ثمان وثمانين [37].

ورواه عن عقبة، عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي، ثقة من صغار العاشرة، مات سنة سبع وخمسين [38].

الوجه الثالث: رواية حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى سَعْدًا(مرفوعًا).

حفص بن غياث -بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة- بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين (ع)[39].

قال النسائي:" ثقة"، وذكره في الطبقة الثانية من طبقات الأعمش[40].

قال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش الثوري، ثم أبو معاوية، ثم حفص [41].

وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه [42].

وَقَال أَبُو زُرْعَة: ساء حفظه بعد ما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا[43].

قال الحافظ ابن حجر: "ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر" [44].

- **ورواه عن حفص بن غياث:**

- أحمد بن حنبل أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة [45].
- ابن أبي شيبة، ثقة حافظ صاحب تصانيف [46].
- أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ محمد بن يزيد، ليس بالقوي من صغار العاشرة [47].

الترجيـــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- أن الإمام الدار قطني رجح رواية أبي معاوية لعدة أمور من أهمها:

- متابعة عَبْد اللَّهِ بْن دَاوُدَ لأبي معاوية.
- اختصاص أبي معاوية بشيخه الأعمش، وعده الإمام الدار قطني من أرفع الرواة في الأعمش، ولعله أراد بذلك قرينة الاختصاص، فقد سئل الدار قطني عن أرفع الرواة عن الأعمش ؟ فقال:" شُعْبَة، وسفيان الثوري ، وأبو معاوية ، ووكيع ، ويَحْيَى القَطَّان ، وابن فضيل ، وقد غلط عليه في شيء" [48].

وقال أحمد:" أَبُو مُعَاوِيَة فَوق شُعْبَة أَعنِي فِي حَدِيث الْأَعْمَش" [49].

المطلب الثاني: حديث "لَا يَزْنِي الزَّانِي...

علته (إبدال في السند)

قول الإمام الدار قطني:

وَسُئِلَ الدار قطني عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ: لَا يَزْنِي الزَّانِي... الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنه، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ[50].

أوجه الاختلاف مع التخريج:

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن الأعمش في هذا الحديث على وجهين وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: يَرْوِيهِ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

من طريق سفيان الثوري: أخرجه مسلم (1/ 77) ح (105)، و عبدالرزاق (7/ 416) ح (13686)، ومن طريقه أحمد (14/ 473)ح(8895).

من طريق شعبة بن الحجاج:

أخرجه البخاري (8/ 164)ح (6810) قال حَدَّثَنَا آدَمُ.

ومسلم (1/ 77)ح (104) قال حدثني محمد بن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي.

من طريق عَبِيدَة بْن حُمَيْدٍ:

أخرجه الترمذي ح (2625)من طريق أَحْمَد بْن مَنِيعٍ.

من طريق أبي إِسْحَاق الْفَزَارِيّ:

أخرج روايته أبو داود في السنن(كتاب: السنة، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ) (4/ 221) حديث رقم (4689)من طريق أَبِي صَالِحٍ الْأَنْطَاكِيّ.

الوجه الثاني: رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

ذكره في المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 288)ح(919) من طريق أَحْمَد بْن يُونُسَ.

وفي كشف الأستار عن زوائد البزار (1/ **74**) ح (114) قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ اللَّيْثِ الْهَدَادِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ.

قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ إِلا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ[51].

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يَرْوِيهِ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ومن أصحاب الأعمش الأثبات:

سفيان الثوري وهو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون[52].

ذكره الإمام النسائي في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش[53].

وقال أبو حاتم:" أثبت الناس في الأعمش الثوري"[54].

وقال ابن معين: "لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من الثوري"[55].

شعبة بن حجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا من السابعة، مات سنة ستين[56].

ذكره النسائي في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش[57].

ثم قال: كَانَ شعبة يصحب الأعمش وهو شاب، قال: وسمعت أبا داود، قال: كَانَ عند وكيع عن الأعمش ثمان مئة[58].

وسُئل ابن مَعِين: من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال:" بعد سفيان وشعبة: أبو معاوية الضرير"[59].

عبيدة بن حميد: الكوفي أبو عبد الرحمن المعروف بالحذاء التيمي أو الليثي أو الضبي، صدوق نحوي ربما أخطأ، من الثامنة، مات سنة تسعين وقد جاوز الثمانين[60].

عبيدة بن حميد ذكره النسائي في الطبقة السابعة من أصحاب الأعمش[61].

أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، ثقة حافظ له تصانيف من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين وقيل بعدها[62].

الوجه الثاني: رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

أبو بكر بن عياش -بتحتانية ومعجمة- بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط -بمهملة ونون- مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة، مات سنة أربع وتسعين، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، وقد قارب المائة وروايته في مقدمة مسلم[63].

وكان مُحَمَّد بْن عَبد اللَّه بْن نمير يضعف أبا بكر بْن عياش فِي الحديث. قلت: كيف حاله فِي الأعمش؟ قال: هو ضعيف فِي الأعمش وغيره[64].

الترجيـــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- أن الإمام الدار قطني رجح رواية الأكثر[65] من أصحاب الأعمش وفيهم سفيان الثوري وشعبة بن حجاج وهم من الطبقة الأولى، وهم من أوثق الناس في الأعمش على رواية أبي بكر بن عياش حيث خالف أصحاب الأعمش الأثبات، وروى الحديث من مسند أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فأبدل الحديث عن أبي هريرة وجعله عن أبي سعيد فلعله وهم في ذلك، قال أحمد بن حنبل:" ثقة، وربما غلط"[66].

وقال الذهبي: "أبو بكر بن عياش الكوفي المقرئ. أحد الأئمة الأعلام، صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم[67].

** فيظهر هنا واضحًا تصريح الدار قطني وتعليله الحديث بدلالة التفرد ومخالفة أبي بكر غيره من الثقات في الرواية عن الأعمش.

المطلب الثالث: حديث "مثل الصلوات الخمس"

علته (إبدال الإسناد)

قول الإمام الدار قطني:

سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ: "مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ، يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَاذَا يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ.

وَخَالَفَهُ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، كَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ.[68]

أوجه الاختلاف وتخريجها:

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا على الأعمش في هذا الحديث على وجهين على النحو الآتي:

الوجه الأول: مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أخرجه ابن أبي شيبة (2/ 160) ح(7651)،و أحمد (15/ 433) ح(9692) [69]، وأخرجه البزار في المسند (16/ 147)ح(9244)من طريق محمد بن المُثَنَّى.

وقال هذا الحديثُ لاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، إلا مُحَمَّد بن عبيد، وغير محمد إنما يرويه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر.

وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 155) ح (93)من طريق مُحَمَّد بْن يَحْيَى. والبيهقي في شعب الإيمان (4/ 303) ح (2555).

وقَالَ الْعَبَّاسُ الدُّورِيُّ: هَذَا " حَدِيثٌ غَرِيبٌ "، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنَّمَا رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قال الحافظ ابن حجر: [70] "وروي من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه لكنه شاذ؛ لأن أصحاب الأعمش إنما رووه عنه عن أبي سفيان، عن جابر وهو عند مسلم أيضا من هذا الوجه.

الوجه الثاني: من طريق يَعْلَى بْن عُبَيْدٍ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ كَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ.

أخرجه من طريق يَعْلَى بْن عُبَيْدٍ:

روايته في المنتخب من مسند عبد حميد(ص: 312)ح (1014)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 153)ح (87) وفي المستخرج لأبي عوانة (1/ 364)ح (1314) والبيهقي في الشعب (4/ 302) وابن حبان (5/ 13)ح(1725).

وتابعه أصحاب الأعمش الأثبات منهم:

أبو معاوية الضرير:

أخرج روايته مسلم (1/ 463) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي كريب كلاهما عن أبي معاوية به، وأحمد (15/ 311)ح(9505) وأبو يعلى (3/ 445) ح (1941)من طريق زُهَيْر، وابن أبي شيبة (2/ 160)ح (7650) وفي مستخرج أبي عوانة (4/ 115) وأمثال الحديث للرامهرمزي (ص: 88).

محمد بن فضيل:

أخرج روايته أحمد في مسنده (22/ 177)[71].

أَبُو عَوَانَةَ الوضاح بن عبدالله:

أخرج روايته المروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/ 153) ح(90).

عمار بن محمد.

روايته في مسند أحمد (23/ 143) ح(14853)[72].

ورواه عن عبدالله بن نمير:

أبو يعلى في مسنده (4/ 193) (2292)قال حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الصَّلَوَاتِ مَثَلُ نَهْرٍ جَارٍ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ»[73].

- **دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

محمد بن عبيد بغير إضافة بن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحدب، ثقة يحفظ من الحادية عشرة، مات سنة أربع ومائتين[74].

وقال الدار قطني: وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ[75].

وقفت على هذه المتابعة في أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني[76].

حَدَّثَنَا ابْنُ رُسْتَةَ، ثَنَا الْعَبَّاسُ النَّرْسِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهَرٍ جَارٍ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ فَمَاذَا يُبْقِينَ مِنْ دَرَنِهِ؟».

كذا في الأصل (عبدالعزيز بن زياد) ولعل الصواب عبدالواحد بن زياد وهو يروي عن الأعمش[77].

وبحثت في الرواة عن الأعمش فلم أجد من اسمه عبدالعزيز بن زياد إنما هو(عبد العزيز بْن ربيعة البناني، وعَبْد العزيز بْن مسلم القسملي، لكن المشهور بالرواية عنه العباس النرسي هو عبدالواحد بْن زياد وهو متكلم في روايته عن الأعمش.

وَقَال صَالِح بْن أَحْمَد بْن حنبل، عن علي بْن المديني: سمعت يَحْيَى بْن سَعِيد يقول: ما رأيت عبد الواحد بن زياد يطلب حديثا قط بالبصرة، ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش فلا يعرف منه حرفا.

وَقَال محمد بن سعد: كان يعرف بالثقفي، وهو مولى لعبد القيس، وكان ثقة كثير الْحَدِيث.

وَقَال أَبُو زُرْعَة، وأبو حاتم: ثقة، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس[78].

الوجه الثاني: من طريق يَعْلَى بْن عُبَيْدٍ رَوَاهُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ.

يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين من كبار التاسعة، مات سنة بضع ومائتين وله تسعون سنة (ع)[79].

كَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ منهم:

أبو معاوية الضرير من أثبت أصحاب الأعمش[80].

محمد بن فضيل بن غزوان -بفتح المعجمة وسكون الزاي- الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائة[81].

وقال الدارقطني: "أرفع الرواة عن الأعمش الثوري وأبو معاوية ووكيع ويحيى القطان وابن فضيل، وقد غلط عليه في شيء"[82].

عبدالله بن نمير: الهمداني أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة من كبار التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة وله أربع وثمانون[83].

سُئل يحيى بْن مَعِين: ابن إدريس أحب إليك فِي الأعمش أَوِ ابْن نمير؟ فَقَالَ: "كلاهما ثقة" [84].

عمار بن محمد الثوري أبو اليقظان الكوفي سكن بغداد، صدوق يخطئ وكان عابدا من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين[85].

أَبُو عَوَانَةَ الوضاح بن عبدالله: [86]اليشكري –بالمعجمة- الواسطي البزاز أبو عوانة مشهور بكنيته، ثقة ثبت من السابعة، مات سنة خمس أو ست وسبعين[87].

الترجيـــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب-تصريح الدار قطني بترجيح الوجه الثاني؛ لعدة أمور من أهمها:

1- أنَّ الراوي يعلى بن عبيد أثبت من محمد بن عبيد.

2- لموافقة يعلى في روايته الأثبات من أصحاب الأعمش فقد صح عن أبي معاوية الضرير وابن نمير، عن أبي سفيان عن جابر (متابعة).

3- كما أن الراوي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ سلك الجادة في حديثه مما قد يدل على توهمه، وعلماء العلل يحكمون عند تخالف الرواة أولًا لمن سلك الطريق غير الجادة وإن قل سالكوها متى كانوا تامي الحفظ والضبط[88].

المطلب الرابع: حديث "ما بين النفختين أربعون"

علته: وقف جرير بن عبدالحميد ما رفعه غيره من أصحاب الأعمش.

قول الإمام الدار قطني:

سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ قَالَ: مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ، قُلْنَا: سَنَةً؟ قَالَ: أَبَيْتُ، قُلْنَا: شَهْرًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ، قُلْنَا: يَوْمًا؟ قَالَ: أَبَيْتُ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مَرْفُوعًا.

وَتَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، وَسَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، وَوَقَفَهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَرَفْعُهُ صحيح[89].

- **أوجه الاختلاف وتخريجها:**

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن الأعمش في هذا الحديث على وجهين وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: أَبُو بَكْرِبْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مَرْفُوعًا.

العلل للدارقطني (8/ 201) ولابن مردويه من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش في هذا الحديث كما ورد في فتح الباري لابن حجر[90].

وَتَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَسَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ وحفص بن غياث.

ورواية أبو معاوية في صحيح البخاري ح (4935)، ومسلم (4/ 2270) ح(2955)، والكبرى للنسائي (10/ 243) ح (11395).

ولابن مردويه من طريق سعيد بن الصلت عن الأعمش في هذا الإسناد أربعون سنة وهو شاذ ومن وجه ضعيف، كما أورده الحافظ ابن حجر في الفتح[91]، وفي البعث لابن أبي داود[92].

حفص بن غياث روايته في صحيح البخاري (6/ 126) ح(4814)

كلهم (أبو معاوية، وحفص، وسَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، وأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ) من طريق الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا.

الوجه الثاني: جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفًا

ولم أقف عليه عند غير الدار قطني في العلل[93].

- **دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مَرْفُوعًا.

أبو بَكْرِ بْن عَيَّاشٍ: [94] كان مُحَمَّد بْن عَبد اللَّه بْن نمير يضعف أبا بكر بْن عياش فِي الحديث. قلت: كيف حاله فِي الأعمش؟ قال: **هو ضعيف فِي الأعمش وغيره** [95].

وَتَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، وَسَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ وحفص بن غياث.

أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِير: وهو من أثبت أصحاب الأعمش، وقال شعبة: هذا صاحب الأعمش فاعرفوه[96]، وحفص بن غياث: [97]

وسعد بن الصلت: وهو بن بُرْدِ بنِ أَسْلَمَ البَجَلِيُّ الكُوْفِيُّ قَاضِي شِيْرَازَ، مِنْ مَوَالِي جَرِيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيِّ. تُوُفِّيَ سَعْدُ بنُ الصَّلْتِ: سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِيْنَ وَمائَةٍ، قال الذهبي: "هُوَ صَالِحُ الحَدِيْثِ، وَمَا عَلِمتُ لأَحَدٍ فِيْهِ جَرْحًا"[98].

الوجه الثاني: جَرِيرُبْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفًا.

جرير بنُ عبد الحميد الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين [99]،وَقَال النَّسَائي:" ثقة"، وذكره في الطبقة الثالثة [100].

سئل أَحْمَد بن حنبل، ويحيى: " عَنْ أبي معاوية وجرير فقالا أبو معاوية أحب إلينا يعنيان في الأعمش"[101].

قال ابن المديني: "جرير الراوي عن راوية[102] الأعمش وهو أقل عددًا من أبي معاوية وعند جرير عن الأعمش ما ليس عند أبي معاوية أربعمائة ونيف وخمسين"[103].

الترجيــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- ترجيح الإمام الدار قطني رواية أَبي بَكْرِ بْن عَيَّاشٍ (بالرفع)؛ وذلك لمتابعة الأثبات من أصحاب الأعمش من أهل الاختصاص بالراوية عنه،

فقد تابع أبا بكر على روايته من أصحاب الأعمش: أبو معاوية، وحفص بنُ غياث وسعد بن الصلت[104].

وسئل أَحْمَد بن حنبل، وابن معين:" عَنْ أبي معاوية وجرير فقالا أبو معاوية أحب إلينا يعنيان في الأعمش"[105].

أما روية جرير فقد تفرد بها، قال الحافظ ابن حجر:" جرير ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه"[106]، والتفرد من أهم الدلائل على العلة عند النُّقاد المتقدمين وعلى رأسهم الدارقطني، ولقد وصف الحافظ ابن رجب كيفية استعمال المتقدمين لدلالة التفرد وإن (لم) يرو الثقات خلافه قائلا: "إنَّه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه" [107].

المطلب الخامس: حديث (كره أن ينتعل الرجل قائمًا)

علة الحديث الشك في رفعه ووقفه من الراوي إبراهيم بن حميد.

قول الإمام الدار قطني:

سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ: كُرِهَ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلَ قَائِمًا.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ وَهُوَ الرُّؤَاسِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَشَكَّ فِي رَفْعِهِ.

وَوَقَفَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ.

والصحيح: موقوف[108].

- **أوجه الاختلاف وتخريجها:**

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن الأعمش في هذا الحديث على وجهين على النحو الآتي:

الوجه الأول: (الرفع) فَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ وَهُوَ الرُّؤَاسِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَشَكَّ فِي رَفْعِهِ.

أخرجه البزار (16/ 146)ح (9242)فقال: حدثنا يوسف بن موسى، حَدَّثَنا الحسن بن الربيع، حَدَّثَنا إبراهيم بن حميد، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة ﷺقال: ولا أعلمه إلا رفعه أنه كره أن ينتعل الرجل وهو قائم.

وَهَذَا الحديثُ لاَ نَعْلَمُهُ يُرْوَى مِنْ حَدِيثِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ.

الوجه الثاني: (موقوفًا) أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أخرجه ابن ماجه (4/ 607)ح (3618) من طريق عَلِيّ بْن مُحَمَّدٍ، وابن أبي شيبة (5/ 176) ح (24936) قال حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ به.

دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول:(الرفع) رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَشَكَّ فِي رَفْعِهِ.

إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي -بضم الراء وبعدها همزة- أبو إسحاق الكوفي، ثقة من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين[109].

قال ابن معين:" ثقة ولم أدركه".

وقال العجلي[110] وأبو داود[111]،والنسائي، وأبو حاتم[112]: " ثقة".

ولم أقف على من تكلم عن روايته عن الأعمش.

الوجه الثاني: (الموقوف) رو اية أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وأبو معاوية الضرير (تقدمت ترجمته) وهو من أثبت أصحاب الأعمش.

الترجيـــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب-أن الإمام الدار قطني رجح رواية أبي معاوية الذي له اختصاص بشيخه الأعمش في العلم والحفظ وطول الملازمة، على رواية إِبْرَاهِيم بْن

حُمَيْدٍ الذي لم تطل ملازمته لشيخه فأبو معاوية أوثق وأشد تثبتًا في الأعمش من إبراهيم فقد لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة[113].

وعن جرير بن عبد الحميد، قال: "أبو معاوية حفظ حديث الأعمش، ونحن أخذناها (من الرقاع)"[114].

وقال يعقوب بن شيبة: "سفيان الثوري، وأبو معاوية، مقدمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش"[115].

وسُئل ابن مَعِين: من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال:" بعد سفيان وشعبة: أبو معاوية الضرير"[116].

المطلب السادس: حديث (إنّ أهل الجنة...)

علة الحديث: إبدال في السند.

قول الإمام الدار قطني:

سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ: إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ وَالتَّحْمِيدَ كَمَا تُلْهَمُونَ النَّفَسَ، يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ لَا يَبُولُونَ ولا يتغوطون، طعامهم رشح كالمسك.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، وهو أصح[117].

- **أوجه الاختلاف والتخريج:**

ذكر الدار قطني أن الرواة اختلفوا عن الأعمش في هذا الحديث على وجهين وهما على النحو التالي:

الوجه الأول: النَّضْرُبْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

روايته ذكرها الإمام الدار قطني في العلل[118].

الوجه الثاني: أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ.

ورواه من أصحاب الأعمش:

سفيان الثوري: أخرج روايته في المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 315)ح (1030)، وابن حبان (16/ 462)ح (743 5)،وفي صفة الجنة لأبي نعيم الأصبهاني (2/ 175)ح (333).

أبو معاوية الضرير: أخرجه مسلم (4/ 2181) ح (18) (2835)،وأحمد (22/ 293) ح (14401)، وأبو يعلى (4/ 184) ح (2270)،وأبو نعيم في "صفة الجنة"(2/ 175) ح (333)، والبيهقي في "البعث والنشور" (ص: 204) ح (316) من طريق أبي معاوية، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ بهذا الإسناد.

جرير بنُ عبد الحميد: أخرجه مسلم (4/ 2180)ح (18) (2835)، وأبو يعلى (4/ 45)ح (2052)،وفي العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (3/ 1078)ح (581).

عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أخرج روايته أبو نعيم الأصبهاني في صفة الجنة (2/ 117) ح (274).

وزائدة بنُ قدامة: أخرج روايته أبو نعيم أيضًا في صفة الجنة (2/ 117) ح(274) وفي (2/ 175)ح (333).

عبد الواحد بنُ زياد: أخرجه أحمد في مسنده (23/ 188) ح (14922).

أبو الأحوص سلام بنُ سُلَيم: ذكر في المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة (1/ 290).

كلهم بهذا الإسناد عن الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ طلحة بن نافع، عن جابر بن عبد الله - ﷺ - مرفوعًا به.

- **دراسة أوجه الاختلاف:**

الوجه الأول: النَّضْرُبْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

النضر -بالمعجمة- بن إسماعيل بن حازم البجلي أبو المغيرة الكوفي القاص من صغار الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين [119].

وَقَال يحيى بْن مَعِين: "ليس بشيءٍ".

وَقَال يعقوب بْن سُفْيَانَ: "ضعيف".

وَقَال أَبُو زُرْعَة، والنَّسَائي: "ليس بالقوي".

وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ:" صَالِح".

وقال الحافظ ابن حجر: "ليس بالقوي"[120].

الوجه الثاني: أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ.

وهم سفيان الثوري [121]: من الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش[122].

وسئل الدار قطني عن أرفع الرواة عن الأعمش فقال:" سفيان الثوري وأبو معاوية ووكيع ويحي القطان وابن فضيل[123].

أبو معاوية الضرير: سبق أنّه أثبت أصحاب الأعمش.

وزائدة بنُ قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة من السابعة. مات سنة ستين وقيل بعدها[124].

وَقَال أبو حاتم:" كان ثقة، صاحب سنة، وهو أحب إلي من أبي عوانة وأحفظ من شَرِيك، وأبي بكر بْن عياش، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري" [125].

وَقَال النَّسَائي: "ثقة "، وذكره النسائي في الطبقة الثانية من أصحاب الأعمش[126].

جريربنُ عبد الحميد [127]: قَال النَّسَائي عنه:" ثقة"، وذكره في الطبقة الثالثة. [128]

سئل أَحْمَد بن حنبل، ويحيى:" عَنْ أبي معاوية وجرير فقالا أبو معاوية أحب إلينا يعنيان في الأعمش"[129].

عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، ثقة في حديثه، عن الأعمش وحده مقال من الثامنة مات سنة ست وسبعين وقيل بعدها[130].

سئل يحيى بن معين من أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال:" بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير وبعده عبد الواحد بن زياد "، وقيل له: أبو عوانة أحب اليك أو عبد الواحد؟ فقال أبو عوانة أحب إليّ وعبد الواحد ثقة[131].

قَال أَبُو زُرْعَة، وأبو حاتم:" ثقة"[132].

وَقَال النَّسَائي: "ليس به بأس"، وذكره في الطبقة السادسة من طبقات أصحاب الأعمش[133]، وقال ابن عبد البر: أجمعوا لا خلاف بينهم في عبد الواحد بن زياد أنه ثقة ثبت[134].

علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضر من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين[135].

قال أحمد بْن حنبل: "علي بْن مسهر صالح الحديث، أثبت من أَبِي معاوية الضرير فِي الحديث".

وَقَال أَبُو زُرْعَة: "صدوق، ثقة"، وَقَال النَّسَائي:" ثقة"[136].

ذكره ابن رجب في أصحاب الأعمش[137].

و أبو الأحوص سلام بنُ سُلَيم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن صاحب حديث من السابعة، مات سنة تسع وسبعين[138].

قال عنه يحيى بْن مَعِين:" ثقة متقن".

وَقَال أَبُو زُرْعَة، والنَّسَائي:" ثقة".

وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حاتم، عَن أَبِيهِ: "صدوق دون زائدة وزهير فِي الإتقان"[139].

الترجيــح:

بالنظر فيما سبق يظهر لي -والله تعالى أعلم بالصواب- ترجيح الدار قطني رواية الثقات الأثبات من أصحاب الأعمش على رواية النضر، وقد قال عنه الأئمة: ليس بقوي، ومنهم من ضعفه كابن معين، فلعله وهم فقد سلك الجادة في هذا الحديث مما يدل على ضعف في روايته، والله أعلم.

وسئل أَحْمَد بن حَنْبَل عن النضر بن إِسْمَاعِيل أَبِي المغيرة فَقَالَ: قد كتبنا عَنْهُ لَيْسَ هُوَ بقوي يعتبر بحديثه، ولكن ما كَانَ من رقائق، وَكَانَ أكثر حديثا من ابن السَّمَّاك"[140].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة قَالَ: "سمعت يَحْيَى بْن معين- وذكر لَهُ النضر بن إسماعيل البَجَلِيّ- فَقَالَ: كَانَ ضعيفا".

وسئل يحيى بن معين عن النضر بن إِسْمَاعِيل البَجَلِيّ. فقال: ليس بشيء[141].

فصرح الإمام الدار قطني بترجيح رواية أصحاب الأعمش لوجود قرائن الترجيح كترك الجادة، واتفاق أكثر رواة الأعمش الأثبات الحفاظ على هذه الراوية.

الخاتمـة

بعد أن منَّ الله –تعالى- عليَّ بإتمام البحث فإنني أبين أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها كما يلي:

النتائج:

1- أنّ الإمام الدار قطني يرجح بأكثر من قرينة كالحفظ وكثرة العدد في المسألة الواحدة.

2- أنَّ الدارقطني يعرض أوجه الخلاف على الراوي ثم يبين الراجح في الخلاف.

3-اهتم الدارقطني بقرينة الاختصاص كما اتضح من خلال الدراسة التطبيقية، فقد رجح بين الروايات المختلفة بالنظر في الأثبت، والأحفظ، والأطول ملازمة في شيخه.

4-أن هناك روايات لم أقف عليها في غير كتاب العلل للدار قطني مما يدل على أهمية هذا الكتاب وشموليته، فهو من أجمع المؤلفات في العلل وأجودها.

أمّا أهم التوصيات، فهي:

أُوصي بضرورة الاهتمام بدراسة كتاب العلل للإمام الدار قطني، وتتبع ما اشتمل عليه هذا السفر العظيم من أنواع علوم الحديث، وبيان منهج المحدثين في التعليل من خلاله.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن سيده، المحكم:4/ 498.

(2) الزبيدي، تاج العروس:17/ 555.

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات:149/1.

(4) انظر: الزرقي، قواعد العلل وقرائن الترجيح: 70.

(5) أحمد، العلل:2/ 180.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد:11/ 458.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب: 328.

(8) عنعنة المدلس المكثر عن شيوخه تقبل لاختصاصه وملازمته لهم. الجديع، تحرير علوم الحديث:2/ 992.

(9) ابن رجب، شرح علل الترمذي:2/ 739- 857.

(10) المزي، تهذيب الكمال: 25/ 130.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 1/ 64.

(12) أحمد، العلل:2/ 377.

(13) ابن حجر، النكت: 2/ 631.

(14) ابن رجب، شرح علل الترمذي: 1/ 115.

(15) المزي، تهذيب الكمال: 12/ 77. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 6/ 344.

(16)المزي، تهذيب الكمال: 12/ 80. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 6/ 344.

(17) المزي، تهذيب الكمال: 12/ 87.

(18) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 10/ 5. المزي، تهذيب الكمال: 12/ 89.

(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 4/ 147.

(20) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 6/ 344.

(21) ابن حجر، طبقات المدلسين: 33.

(22) انظر: في ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 4/ 146. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 10/ 5. المزي، تهذيب الكمال: 12/ 76. الذهبي، السير: 6/ 345. الذهبي، تاريخ الإسلام: 3/ 884. ابن حجر، تهذيب التهذيب: 4/ 223.

(23) الدارقطني، العلل: 4/ 397.

(24) البزار، المسند: 4/ 69، حديث رقم (1236).

([25]) ذكر المزي في ترجمته أنه ممن روى عنه: سعد بْن أَبي وقاص (دس)، المزي، تهذيب الكمال: 8/ 514.

(26) انظر: الوائليّ، نزهة الألباب: 646/2، في قول الترمذي «وفي الباب».

(27) الدارقطني، العلل: 4/ 397.

([28]) ابن حجر، تقريب التهذيب : 475.

(29) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 2/ 302. المزي، تهذيب الكمال: 25/ 131.

(30) ابن حجر، التقريب: 475.

(31)يُنظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال: 25/ 534. ابن حجر، التقريب: 490.

(32) يُنظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال: 9/ 402. ابن حجر، التقريب: 217.

(33) يُنظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال: 1/ 249. ابن حجر، التقريب: 77.

(34) يُنظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال: 26/ 243. ابن حجر، التقريب: 500.

(35) يُنظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال: 2/ 171. ابن حجر التقريب: 93.

(36) يُنظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال: 32/ 32. ابن حجر، التقريب: 598.

(37) ابن حجر، التقريب: 394.

(38) نفسه: 305.

(39) نفسه: 173.

(40) النسائي، الطبقات: 78. المزي، تهذيب الكمال: 7/ 62.

(41) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 7/ 248.

(42) المزي، تهذيب الكمال: 7/ 60.

(43) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 3/ 186. المزي، تهذيب الكمال: 7/ 60.

(44) ابن حجر، التقريب: 173.

(45) نفسه: 84.

(46) نفسه: 320.

(47) نفسه: 514.

(48) ابن بكير، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني: 128.

(49) أحمد، العلل: 2/ 377.

(50) الدارقطني، العلل: 8/ 170.

(51) الهيثمي، كشف الأستار: 1/ 74.

(52) المزي، تهذيب الكمال: 11/ 154. ابن حجر، التقريب: 244.

(53) النسائي، الطبقات: 78.

(54) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 7/ 248.

(55) نفسه:4/ 225.

(56) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل:126/1. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 353/10. المزي، تهذيب الكمال: 12/ 479. ابن حجر، التقريب: 266.

(57) النسائي، الطبقات: 78.

(58) المزي، تهذيب الكمال: 12/ 86.

(59) نفسه: 25/ 129.

(60) المزي، تهذيب الكمال: 19/ 259. ابن حجر، التقريب: 379.

(61) النسائي، الطبقات: 78.

(62) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 2/ 128. المزي، تهذيب الكمال: 2/ 167. ابن حجر، التقريب: 92.

(63) المزي، تهذيب الكما: 33/ 129، ابن حجر، التقريب: 624.

(64) المزي، تهذيب الكمال: 33/ 132.

(65) وهذا يوافق القاعدة الترجيحية، التي تنص على أنّ «مِمّا يرجح به كثرة العدد» يُنظر: ابن حازم، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ: 9. العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: 286/1. السيوطي، تدريب الراوي: 198/2.

(66) الذهبي، الكاشف:2/ 412.

(67) الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 499.

(68) الدار قطني، العلل: 8/ 173، حديث رقم (1491).

(69) قال محققو المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(70) ابن حجر، فتح الباري:2/ 11.

(71) قال محققو المسند: إسناده قوي على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي سفيان- وهو طلحة بن نافع- فمن رجال مسلم، وروى له البخاري متابعة، وهو صدوق لا بأس به.

(72) إسناده قوي على شرط مسلم. انظر هامش المسند، ابن حنبل، المسند:14275.

(73)قال محققو المسند: رجاله رجال الصحيح.

(74) المزي، تهذيب الكمال: 26/ 54. ابن حجر، التقريب: 495.

(75) الدار قطني، العلل: 8/ 173، حديث رقم (1491).

(76)أبو الشيخ الاصبهاني، أمثال الحديث: 369

(77) أبو الشيخ الأصبهاني، أمثال الحديث: 213/2.

(78) المزي، تهذيب الكمال: 18/ 453.

(79) المزي، تهذيب الكمال:26/ 56 و32/ 389. ابن حجر، التقريب: 609.

(80)تقدمت ترجمته: انظر : المزي، تهذيب الكمال: 128/25، 129.

(81) ابن حجر، التقريب: 502.

(82) ابن رجب، شرح علل الترمذي: 2/ 720.

(83) ابن حجر، التقريب: 327.

(84) المزي، تهذيب الكمال: 16/ 228.

(85) المزي، تهذيب الكمال: 21/ 206،205. ابن حجر، التقريب: 408.

(86) ابن حجر، التقريب: 589.

(87) نفسه: 580.

(88) الوائلي، نزهة الألباب: 2/ 520.

(89) الدار قطني، العلل:8/ 201.

(90) ابن حجر، الفتح:8/ 552.

(91) نفسه، والصفحة نفسها.

(92) أبو داود السجستاني، كتاب البعث: 43.، وانظر: البصارة، أنيس الساري: 4/ 2600.

(93) الدار قطني، العلل: 8/ 201.

(94) تقدمت ترجمته مثال رقم (2).

(95) المزي، تهذيب الكمال: 33/.

(96) تقدمت ترجمته مثال (1).

(97) تقدمت ترجمته المثال رقم (1).

(98) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 9/ 317.

(99) ابن حجر، التقريب: 139.

(100) النسائي، الطبقات: 78.

(101) المزي، تهذيب الكمال:25/ 128.

(102) قال محققه: هكذا في الأصل وما أدري ما مكانها والكلام مستقيم بدونها.

(103) المقدمي، التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم: 204.

(104) الداودي، منهج الإمام الدار قطني في نقد الحديث في كتاب العلل: 360.

(105) المزي، تهذيب الكمال: 25/ 128.

(106) ابن حجر، التقريب: 139.

(107) ابن رجب، شرح علل الترمذي:272، 273.

(108) الدار قطني، العلل: 10/ 122.

(109) ابن حجر، التقريب: 89.

(110) العجلي، الثقات: 51.

(111) الآجري، سؤالات الآجري لأبي داود: 1/ 210.

(112) المزي، تهذيب الكمال: 2/ 79.

(113) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 2/ 302. المزي، تهذيب الكمال: 25/ 131.

(114) ابن رجب، شرح علل الترمذي: 2/ 716.

(115) الخطيب البغدادي،، تاريخ بغداد: 2/ 302. المزي، تهذيب الكمال: 25/ 131.

(116) المزي، تهذيب الكمال: 25/ 129.

(117) الدارقطني، العلل: 10/ 129.

(118) نفسه، والصفحة نفسها.

(119) ابن حجر، التقريب: 561.

(120) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 474/8. المزي، تهذيب الكمال: 372/29. ابن حجر، التقريب: 561.

(121) تقدمت ترجمته مثال رقم (2).

(122) النسائي، الطبقات: 78.

(123) ابن بكير، سؤالات ابن بكير : 46.

(124) ابن حجر، التقريب: 213.

(125) المزي، تهذيب الكمال: 9/ 276.

(126) النسائي، الطبقات: 78.

(127) تقدمت ترجمته حديث رقم (4).

(128) النسائي، الطبقات: 78.

(129) المزي، تهذيب الكمال: 25/ 128.

(130) ابن حجر، التقريب: 367.

(131) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 6/ 21.

(132) المزي، تهذيب الكمال: 18/ 453.

(133) نفسه: 18/ 454.

(134) البكجري، إكمال تهذيب الكمال: 8/ 362.

(135) ابن حجر، التقريب: 405.

(136) المزي، تهذيب الكمال: 21/ 138.

(137) ابن رجب، شرح علل الترمذي: 2/ 838.

(138) ابن حجر، التقريب: 261.

(139) المزي، تهذيب الكمال:12/ 284.

(140) نفسه: 29/ 374.

(141) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 13/ 436.

المراجع

- القرآن الكريم

1) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، 2008م.
2) البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار: البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1988- 2009م.
3) البصارة، نبيل بن مَنصور، أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت، 2005م.
4) البكجري، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 2001م.
5) ابن بكير، الحسين بن أحمد بن عبد الله، سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 2006م.
6) البيهقي أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ.
7) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح: سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د. ت.
8) الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 2003م.
9) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952م.
10) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، العلل: علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1405هـ.
11) ابن حازم، محمد بن موسى بن عثمان الهمداني، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، 1359هـ.
12) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، 1975م.
13) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.
14) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1986م.
15) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، 1994م.

16) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، دمشق، 1986م.
17) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، 1984م.
18) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم بن عبدا لله القريوتي، مكتبة المنار، عمّان، 1983م.
19) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
20) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت، د.ت.
21) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ت.
22) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض، 1408هـ.
23) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م.
24) الدار قطني، علي بن عمر بن أحمد، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، 1985م.
25) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
26) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1979م.
27) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1992م.
28) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م.
29) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
30) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ.
31) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
32) الراغب الأصفهانى، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق، 1412هـ.

33) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1987م.
34) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، 1422هـ.
35) الزَّبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الكويت، 1965م.
36) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
37) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت.
38) ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
39) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، 1989م.
40) أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر، الأمثال في الحديث النبوي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، 1987م.
41) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، 1983 م.
42) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دار الفكر، بيروت، 1970م.
43) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، المنتخب من علل الخلال: ومعه تتمة، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.
44) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمود فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
45) المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج، تعظيم قدر الصلاة، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1406هـ.
46) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
47) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
48) ابن معين، يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين: رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1979م.

49) المقدمي، محمد بن أحمد بن محمد، التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسنة، فلسطين، 1994م.
50) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
51) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.
52) النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1396هـ.
53) النسائي، أحمد بن شعيب، الطبقات، تحقيق: مشهور حسن، وعبد الكريم الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1987م.
54) النسائي، أحمد بن شعيب، المجتبى: السنن الصغرى، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1986م.
55) الوائليّ، حسن بن محمد بن حيدر، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»، تقريظ: عبد الله بن محمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، 1426هـ.
56) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، 1984م.

Arabic References

- **al-Qur'ān al-Karīm**

1) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl ibn Ibrāhīm, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ed. Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-najāh, Bayrūt, 2008 , (in Arabic).
2) al-Bazzār, Aḥmad ibn ʿAmr ibn ʿAbd al-Khāliq, Musnad al-Bazzār : al-Baḥr al-zakhkhār, Ed. Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, & ākharīn, Maktabat al-ʿUlūm & al-Ḥikam, al-Madīnah al-Munawwarah, 1988-2009 , (in Arabic).
3) al-Baṣārah, Nabīl ibn manṣwr, anīsu alssāry fī takhrīj waṭḥqyq al-aḥādīth allatī dhikruhā alḥāfẓ Ibn ḥajr al-ʿAsqalānī fī fatḥ albāry, m'ssasah alssamāḥh, m'ssasah alryyān, Bayrūt, 2005, (in Arabic).
4) al-Bakjarī, Mughalṭāy ibn Qalīj ibn ʿAbd Allāh, Ikmāl Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl, Ed. ʿĀdil ibn Muḥammad, & Usāmah ibn Ibrāhīm, al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, al-Qāhirah, 2001, (in Arabic).
5) Ibn Bakīr, al-Ḥusayn ibn Aḥmad ibn ʿAbd Allāh, Su'ālāt Abī ʿAbd Allāh ibn Bakīr al-Baghdādī lil-Imām Abī al-Ḥasan al-Dāraquṭnī, Ed. Muḥammad ibn ʿAlī al-Azharī, al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, al-Qāhirah, 2006, (in Arabic).

6) al-Bayhaqī Aḥmad ibn al-Ḥusayn, shaʿb al-īmān, Ed. Muḥammad al-Saʿīd Basyūnī Zaghlūl, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1410, (in Arabic).
7) al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsá ibn Sūrat, al-Jāmiʿ al-ṣaḥīḥ : Sunan al-Tirmidhī, Ed. Aḥmad Shākir & ākharīn, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt. N. D , (in Arabic)..
8) al-Judayʿ, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf, taḥrīr ʿulūm al-ḥadīth, Mu'assasat al-Rayyān lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ, Bayrūt, 2003, (in Arabic).
9) Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs, al-jarḥ & al-taʿdīl, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 1952, (in Arabic).
10) Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd-al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs, al-ʿilal : ʿIlal al-ḥadīth, Ed. Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1405, (in Arabic).
11) Ibn Ḥāzim, Muḥammad ibn Mūsá ibn ʿUthmān al-Hamadānī, al-iʿtibār fī al-Nāsikh & al-mansūkh, Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, ḥyd Ābād, 1359, (in Arabic).
12) Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad, al-thiqāt, Ed. al-Sayyid Sharaf al-Dīn Aḥmad, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1975, (in Arabic).
13) Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad, Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb Ibn Balabān, Ed. Shuʿayb al-Arna'ūṭ, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1993, (in Arabic).
14) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad, Lisān al-mīzān, Ed. Dā'irat al-Maʿarif al-niẓāmīyah, al-Hind, Mu'assasat al-Aʿlamī, Bayrūt, 1986, (in Arabic).
15) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad, al-Nukat ʿalá Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ, Ed. Rabīʿ ibn Hādī ʿUmayr al-Madkhalī, Dār al-Rāyah, al-Riyāḍ, 1994, (in Arabic).
16) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad, Taqrīb al-Tahdhīb, Ed. Muḥammad ʿAwwāmah, Dār al-Rashīd, Dimashq, 1986, (in Arabic).
17) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad, Tahdhīb al-Tahdhīb, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1984, (in Arabic).
18) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad, Ṭabaqāt al-mudallisīn, Ed. ʿĀṣim ibn ʿUbadā lillāh al-Qaryūtī, Maktabat al-Manār, ʿAmmān, 1983, (in Arabic).
19) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1379, (in Arabic).

20) Ibn Ḥazm, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Saʿīd, al-Muḥallá & al-āthār, Dār al-Fikr, Bayrūt, D. t.

21) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad al-Shaybānī, Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, Mu'assasat Qurṭubah, al-Qāhirah, N. D, (in Arabic).

22) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad al-Shaybānī, al-ʿilal & maʿrifat al-rijāl, Ed. Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʿAbbās, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, Dār al-Khānī, al-Riyāḍ, 1408, (in Arabic).

23) al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit, Tārīkh Baghdād, Ed. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 2002, (in Arabic).

24) al-Dār qṭny, ʿAlī ibn ʿUmar ibn Aḥmad, al-ʿilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah, Ed. Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh al-Salafī, Dār Ṭaybah, al-Riyāḍ, 1985, (in Arabic).

25) Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʿath ibn Isḥāq, Sunan Abī Dāwūd, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D, (in Arabic).

26) Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʿath ibn Isḥāq, Su'ālāt Abī ʿUbayd al'ājry Abā Dāwūd al-Sijistānī, Ed. Muḥammad ʿAlī Qāsim al-ʿUmarī al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1979, (in Arabic).

27) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, al-Kāshif fī maʿrifat min la-hu riwāyah fī al-Kutub al-sittah, Ed. Muḥammad ʿAwwāmah, Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al-Islāmīyah, Mu'assasat ʿulūm al-Qur'ān, Jiddah, 1992, (in Arabic).

28) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, Tārīkh al-Islām & wafayāt al-mashāhīr & al-aʿlām, Ed. ʿUmar ʿAbd al-Salām Tadmurī, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1987, (in Arabic).

29) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, Tadhkirat al-ḥuffāẓ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998, (in Arabic).

30) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, Siyar Aʿlām al-nubalā', Ed. Shuʿayb al-Arnā'ūṭ, & Muḥammad Naʿīm alʿrqswsy, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1413, (in Arabic).

31) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, mīzān al-iʿtidāl fī Naqd al-rijāl, Ed. ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, & ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1995, (in Arabic).

32) al-Rāghib al'ṣfhāná, al-Ḥusayn ibn Muḥammad, al-Mufradāt fī Gharīb al-Qur'ān, Ed. Ṣafwān ʿAdnān al-Dāwūdī, Dār al-Qalam, Bayrūt, al-Dār al-Shāmīyah, Dimashq, 1412, (in Arabic).
33) Ibn Rajab, ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad, sharḥ ʿIlal al-Tirmidhī, Ed. Hammām ʿAbd al-Raḥīm Saʿīd, Maktabat al-Manār, al-Zarqā', al-Urdun, 1987, (in Arabic).
34) Ibn Rajab, ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ed. Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh ibn Muḥammad, Dār Ibn al-Jawzī, al-Dammām, 1422, (in Arabic).
35) al-Zzabydy, Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Razzāq al-Ḥusaynī, Tāj al-ʿarūs min Jawāhir al-Qāmūs, Dār al-Hidāyah, al-Kuwayt, 1965, (in Arabic).
36) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd-al-Raḥmān, Fatḥ al-Mughīth bi-sharḥ Alfīyat al-ḥadīth, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1403, (in Arabic).
37) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī, Ed. ʿAbd al-Wahhāb ʿAbd al-Laṭīf, Maktabat al-Riyāḍ al-ḥadīthah, al-Riyāḍ, N. D, (in Arabic).
38) Ibn sydh, ʿAlī ibn Ismāʿīl al-Mursī, al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-Aʿẓam, Ed. ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000, (in Arabic).
39) Ibn Abī Shaybah, Abū Bakr ʿAbd Allāh ibn Muḥammad al-ʿAbsī, al-Kitāb al-muṣannaf fī al-aḥādīth & al-āthār, Ed. Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1989, (in Arabic).
40) Abū al-Shaykh al-Aṣbahānī, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Jaʿfar, al-amthāl fī al-ḥadīth al-Nabawī, Ed. ʿAbd al-ʿAlī ʿAbd al-Ḥamīd Ḥāmid, al-Dār al-Salafīyah, Būmbāy, 1987, (in Arabic).
41) al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad ibn Ayyūb, al-Muʿjam al-kabīr, Ed. Ḥamdī ibn ʿAbd al-Majīd al-Salafī, Maktabat al-Zahrā', al-Mawṣil, 1983, (in Arabic).
42) al-ʿIrāqī, ʿAbd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn, al-Taqyīd & al-īḍāḥ sharḥ muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1970, (in Arabic).
43) Ibn Qudāmah, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad, al-Muntakhab min ʿIlal al-Khallāl : & maʿahu Tatimmat, Ed. Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh ibn Muḥammad, Dār al-Rāyah lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, N. D, (in Arabic)..
44) Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī, Sunan Ibn Mājah, Ed. Maḥmūd Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D, (in Arabic).

45) al-Marwazī, Muḥammad ibn Naṣr ibn al-Ḥajjāj, Taʿẓīm qadr al-ṣalāh, nḥqyq : ʿAbd al-Raḥmān ʿAbd al-Jabbār al-Furaywā'ī, Maktabat al-Dār, al-Madīnah al-Munawwarah, 1406, (in Arabic).

46) al-Mizzī, Yūsuf ibn al-Zakī ʿAbd al-Raḥmān, Tahdhīb al-kamāl, Ed. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1980, (in Arabic).

47) Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī, Ṣaḥīḥ Muslim, Ed. Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, N. D, (in Arabic).

48) Ibn Muʿīn, Yaḥyá ibn Muʿīn ibn ʿAwn, Tārīkh Ibn Muʿīn : riwāyah al-Dūrī, Ed. Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī & Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, Makkah al-Mukarramah, 1979, (in Arabic).

49) al-Muqaddamī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad, al-tārīkh & asmā' al-muḥaddithīn & kunāhum, Ed. Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Laḥīdān, Dār al-Kitāb & al-sunnah, Filasṭīn, 1994, (in Arabic).

50) Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414, (in Arabic).

51) al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʿayb, al-sunan al-Kubrá, Ed. ʿAbd al-Ghaffār Sulaymān al-Bindārī, & Sayyid Kasrawī Ḥasan, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1991, (in Arabic).

52) al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʿayb, al-ḍuʿafā' & al-matrūkīn, Ed. Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Dār al-Waʿy, Ḥalab, 1396, (in Arabic).

53) al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʿayb, al-Ṭabaqāt, Ed. Mashhūr Ḥasan, & ʿAbd al-Karīm al-Warīkāt, Maktabat al-Manār, al-Zarqā', al-Urdun, 1987, (in Arabic).

54) al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʿayb, al-Mujtabá: al-sunan al-ṣughrá, Maktab al-Maṭbūʿāt al-Islāmīyah, Ḥalab, 1986, (in Arabic).

55) al-Wā'lī, Ḥasan ibn Muḥammad ibn Ḥaydar, Nuzhat al-albāb fī qawl al-Tirmidhī « & fī al-Bāb », taqrīẓ : ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 1426, (in Arabic).

56) Abū Yaʿlá, Aḥmad ibn ʿAlī ibn al-Muthannā, Musnad Abī Yaʿlá, Ed. Ḥusayn Salīm Asad, Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, Dimashq, 1984, (in Arabic).